ترفض استخدام الصفقة كورقة في الانتخابات

السعودية تؤجل صفقة أسلحة كبيرة حتى تتشكل حكومة بريطانية جديدة

| لندن - من إلياس نصرالله |

أثار قرار الحكومة السعودية، تأجيل التوقيع على صفقة لشراء أسلحة من بريطانيا إلى ما بعد انتهاء حملة الانتخابات النيابية الحالية وإعلان النتائج وانتظار رؤية تشكيلة الحكومة الجديدة، تساؤلات عديدة على الساحة البريطانية، لما لهذا القرار من أبعاد سياسية.

وكشفت صحيفة «التايمز» في خبر عاجل ظهر على موقعها الإلكتروني، أمس، أن الحكومة السعودية أجلت التوقيع على «اتفاقية دفاعية لشراء أسلحة قيمتها 4 مليارات جنيه إسترليني إلى ما بعد تشكيل الحكومة البريطانية»، لشراء ذخائر تتعلق بصفقة سابقة أبرمت بين البلدين عام 2007 وأطلق عليها اسم «صفقة السلام» والتي وافقت السعودية فيها على شراء مجموعة من طائرات «تايفون»، المقاتلة الأوروبية الشهيرة، بمبلغ يصل إلى نحو 20 مليار جنيه.

ورأى المحللون السياسيون في قرار السعودية، محاولة ذكية لعدم التدخل في الحملة الانتخابية النيابية الجارية في بريطانيا، ورغبة من الرياض في عدم استخدام التوقيع على الاتفاقية الدفاعية الذي كان مقرراً هذا الأسبوع من جانب حكومة رئيس الوزراء غوردون براون وسيلة لدعم حملته وحملة حزب العمال الحاكم الذي يتزعمه ضد الأحزاب البريطانية الأخرى التي تخوض المعركة الانتخابية.

فيما رأى محللون آخرون، أن القرار السعودي هو انعكاس دولي طبيعي لتطورات الحملة الانتخابية الشديدة التي تتحدث كل استطلاعات الرأي المتعلقة بها عن الانخفاض الحاد في شعبية حزب العمال الحاكم واحتمال خسارته لعدد كبير من المقاعد وفقدانه لسيطرته على مجلس العموم، إذ ترجح الاستطلاعات والتوقعات أن يأتي حزب العمال في المرتبة الثالثة بعد حزبي المحافظين والليبراليين الديموقراطيين المعارضين، حيث أصبح سقوط حكومة حزب العمال هو الاحتمال الأقوى من ضمن ثلاثة احتمالات، بينما يتحدث الاحتملان الآخران عن تشكيل حكومة إئتلافية، أحدهما يتوقع تشكيل حكومة إئتلافية برئاسة حزب المحافظين بالاشتراك مع حزب الليبراليين الديموقراطيين، والثاني عن تشكيل حكومة إئتلافية برئاسة حزب العمال بالاشتراك مع الليبراليين الديموقراطيين في أفضل الأحوال.

لذلك كان من الطبيعي أن تتروى الحكومة السعودية في التوقيع نهائياً على الصفقة الجديدة، حتى تتضح معالم الحكومة المقبلة. خصوصا أن العلاقات السعودية - البريطانية خلال الأعوام الأخيرة شابها بعض التوتر الذي خرج إلى العلن في أكثر من مناسبة. فالحكومة السعودية استاءت جداً في عام 2006 من الحملة الشديدة التي شنتها وسائل الإعلام البريطانية في عهد رئيس الوزراء توني بلير على شركة الأسلحة «بي إيه إي سيستمز» التي اتهمت بأنها استخدمت أساليب ملتوية في عقد صفقات مع حكومات مختلفة من ضمنها السعودية. ومع أن بلير تدخل شخصياً في النهاية وأوقف التحقيق الرسمي الذي كانت تتعرض له شركة الأسلحة، إلا أن مصادر عديدة رأت في الحملة على الشركة وسيلة ضغط غير مباشرة على السعودية من جانب البريطانيين الذين كانوا مشغولين في تلك الفترة في محاولة لإقناع السعوديين بشراء مجموعة من مقاتلات «تايفون» وسط منافسة من بلدان أخرى، خصوصا فرنسا التي كانت تصارع من أجل إقناع السعوديين ببيعهم طائرات من إنتاج صناعاتها الحربية. وأدى الغضب السعودي إلى تأجيل الرياض التوقيع على صفقة الطائرات إلى ما بعد تنحي بلير عن رئاسة الوزراء وتسلم براون للمنصب.

غير أن التوقيع على صفقة الـ 20 مليار في سبتمبر 2007 لم يضع حداً للتوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين والذي عاد إلى الظهور مجدداً خلال زيارة الدولة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للندن عام 2008. فرغم الحفاوة البالغة التي أبداها البريطانيون بالملك عبدالله، خصوصا الملكة إليزابيث الثانية ورئيس الوزراء براون، ظهر الخلاف بين الطرفين إلى العلن حينما أعلن وزير الخارجية ديفيد ميليباند، عدم قدرته على حضور مؤتمر مشترك عقد في لانكاستر هاوس على هامش الزيارة إلى جانب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، الأمر الذي دفع الفيصل للإعلان هو الآخر عن عدم حضور المؤتمر وتكليف ممثل عنه بإلقاء كلمته. وزاد من حراجة الموقف أن ميليباند قدم عذراً أقبح من ذنب لعدم حضوره المؤتمر بإعلانه أنه فعل ذلك لانشغاله بالاعتناء بطفله الجديد الذي تبناه هو وزوجته، كونهما لا ينجبان الأطفال.

وزاد من حدة التوتر خلال تلك الزيارة، أن النائب فينس كايبل، زعيم حزب الليبراليين الديموقراطيين آنذاك، أعلن رفضه الاجتماع مع الملك عبدالله وفقاً للتقاليد المتبعة في بريطانيا خلال زيارات الدولة التي يقوم بها زعماء الدول إلى لندن، حيث يتضمن برنامج زيارة هؤلاء الضيوف الكبار عادة زيارتهم للبرلمان البريطاني بمجلسيه اللوردات والعموم والاجتماع مع زعماء الأحزاب الممثلة في البرلمان.

برلمان من دون غالبية مطلقة سيكون مماثلا لتجربة 1974

«العمال» البريطاني يدعو بعض أنصاره للتصويت لـ «الديموقراطيين» لإخراج «المحافظين»

لندن - ا ف ب، رويترز - طالب بيتر هين وزير شؤون ويلز، ناخبي حزب العمال الحاكم في بعض الدوائر التي ليس لدى مرشح الحزب فيها فرصة للفوز بـ «التصويت بعقولهم لا بقلوبهم»، حتى لو كان هذا يعني اعطاء أصواتهم للديموقراطيين الاحرار لاخراج حزب المحافظين من السباق.

وسارع الحزبان المعارضان، المحافظون والديموقراطيون الاحرار، الى السخرية من التكتيك، ووصفوه بانه تكتيك «يائس» ينم عن «افلاس سياسي».

ونفى رئيس الوزراء غوردون براون، ان يكون مطالبة انصار الحزب بتأييد حزب اخر هو تصرف «يائس»، وقال في حديث تلفزيوني: «لا، لاني أريد ان يصوت الناس للعمال وأريد حكومة غالبية عمالية».

واعلن انه «سيتحمل المسؤولية كاملة» اذا خسر العمال، غدا.

الى ذلك، لم يسبق لبريطانيا سوى مرات قليلة ان شهدت قيام برلمان من دون غالبية مطلقة، وتعود اخر هذه الحالات الى العام 1974 وتتضمن اوجه شبه مع الظروف السائدة حاليا.

ودرجت العادة في بريطانيا على ان تسفر الانتخابات عن تشكيل غالبية مطلقة في مجلس العموم ما عدا في خمس انتخابات جرت في الاعوام 1886، و1892، و1924، و1929، و1974 وافرزت «برلمانا معلقا». كما اصبح البرلمان «معلقا» ايضا في العام 1978 ابان حكومة حزب العمال التي ترأسها جيمس كالاغان وكذلك في العام 1996 في عهد حكومة جون ميجور المحافظة وذلك جراء الانتخابات الجزئية.

والمرة الاخيرة التي افرزت فيها الانتخابات «برلمانا معلقا» كانت في فبراير 1974 حين جرت الانتخابات التشريعية في ظل ازمة اقتصادية على غرار 2010، اضافة الى اضراب عمال المناجم آنذاك.

من ناحيتها، اعلنت صحيفة «فاينانشال تايمز»، امس، دعمها للمحافظين، مؤكدة ان حزب المعارضة الرئيسي سيرسي افضل مناخ للشركات في حال وصوله الى الحكم.

واعتبرت الصحيفة الاقتصادية الواسعة الانتشار، ان حزب العمال يحتاج الى «علاج في المعارضة لاعادة تنشيطه».

واقرت في افتتاحية بان حزب ديفيد كاميرون «ليس حركة مثالية لكنه صلب» و«سيرسي افضل مناخ للشركات وتأمين الثروات». لكنها اسفت لـ «العداء» الذي يكنه الحزب المحافظ لاوروبا ولافتقار فريق كاميرون الى الخبرة، قبل ان تخلص الى ان «بريطانيا تحتاج الى حكومة صلبة وشرعية لادارة ازمة الموازنة وفرض ثقلها في الخارج».

ويعاني حزب براون مزيدا من العزلة مع نهاية الحملة الانتخابية، فاضافة الى «فاينانشال تايمز»، عمدت صحيفتان اخريان رئيسيتان هما «الغارديان» (يسار وسط) و«التايمز» (يمين وسط) السبت، الى تشجيع قرائهما على تجاهل حزب العمال في الانتخابات التشريعية المقررة غدا.

براون... يغامر بكل أوراقه في الانتخابات

براون يواسي فتاة انخرطت في البكاء خلال تقديم التماس الى الحكومة لتحسين الحد الادنى للاجور (ا ف ب)

لندن - ا ف ب - يبدو ان الانتخابات التشريعية المرتقبة، غدا، ستحسم المصير السياسي لرئيس الوزراء البريطاني غوردن براون الذي تدهورت شعبيته ويتراجع في استطلاعات الرأي، فضلا عما لحق به من اذلال بسبب زلة لسان.

ففي فبراير، حلل كتاب سياسي لكاتب المقالات اندرو رونسلي شخصيته المعقدة راسما صورة سلبية له على انه سريع الغضب لا بل ظالم مستبد مع المحيطين به.

حتى ان زلة اللسان التي ارتكبها اخيرا وضعت كل شيء على المحك، عندما وصف متقاعدة التقاها بانها «شديدة التعصب» غير مدرك ان مذياعه ما زال مفتوحا. فاضطر للاعتذار لكن ذلك لم يصلح الامر والهفوة جعلت الحملة محمومة.

ورأى معارضوه ان هذه الحادثة تكشف جانبا خفيا ولغة مزدوجة وطبعا ناريا لا يحتمل الاعتراض. وقال رونسلي «يمكننا بالتأكيد اعتبار انه الدليل على البعد الاقل جذبا في شخصيته».

وارسلت صحيفة «الغارديان» لائحة من الاسئلة الشخصية الى المرشحين الرئيسيين. واعتبر براون «التسوق عبر الانترنت» عادة سيئة مؤكدا انه يستمد سعادته من عائلته، زوجته ساره وابنيه. اما عن عيبه الرئيسي، فاقر بانه «غير صبور بعض الشيء».

ولد براون في العام 1951 وسط عائلة متواضعة في مدينة العمال الصغيرة كيركالدي (اسكوتلندا). واعطاه والده القس الكالفيني هذه «البوصلة الاخلاقية» التي ما زالت تقود خطاه، كما يقول.

وكان براون تلميذا مجتهدا شغوفا بالرياضة والتحق بجامعة ادنبره في سن السادسة عشرة. هناك فقد البصر في احدى عينيه في مباراة ركبي.

وبعد ان نال شهادة دكتوراه في التاريخ ومارس لفترة وجيزة مهنة الصحافة والتعليم، انتخب نائبا في العام 1983. وفي وستمينستر ربطته صداقة مع نائب شاب لامع ما لبث ان غير مجرى حياته، وكان اسمه توني بلير.

لكن تحول من اعتبرا «اخوة في الدم» الى خصمين بعد وفاة الزعيم العمالي جون سميث عام 1994. وترك براون لبلير رئاسة الحزب مقابل وعد برد المثيل، حسب الصحافة.

وفي العام 1997 اوصلت موجة عارمة من تأييد العماليين بلير الى «10 داونينغ ستريت»، مقر رئاسة الوزراء فعين براون وزير ماليته القوي.

ومنح «المستشار الحديدي» بنك انكلترا حريته، ورفض الانضمام الى منطقة اليورو. وينسب اليه فضل تضاعف النمو، ما اثار الحسد في اوروبا.

وبعد ان اضعفت الحرب على العراق بلير، دفع الى الاستقالة عام 1997. وفي اواخر يونيو تسلم براون رئاسة حزب العمال ثم دخل «داونينغ ستريت» من دون المرور في انتخابات.

واثر شهر عسل لم يدم طويلا مع البريطانيين، تردد براون وانتهى في خريف 2007 الى الاحجام عن الدعوة الى انتخابات مبكرة كان من الممكن ان تثبت شرعيته.

وفي خريف 2008، افسحت له الازمة الاقتصادية العالمية المجال لتحسين وضعه مجددا فاطلق سلسلة من خطط الانقاذ المصرفية الطموحة. غير ان المملكة المتحدة غرقت رغم كل ذلك في احدى اسوأ الازمات الاقتصادية في تاريخها، حيث اتهمت النقابات والمعارضة براون بالسماح للعجز بالارتفاع الحاد. وتدهورت شعبيته.

ولاحقا ادى الخروج من الانكماش في مطلع 2010 الى تحسين صورته قليلا. واضمحل بريق تقدم المحافظين في استطلاعات الرأي.

ولقي براون الذي لا يشعر بالارتياح امام عدسات الكاميرات، صعوبة في فرض نفسه امام منافسه الاربعيني ديفيد كاميرون وامام نك كليغ الذي يضاهيه حيوية والذي برز في هذه الحملة اثناء المناظرات التلفزيونية الثلاث غير المسبوقة التي اعتبر في نهاية المطاف مهزوما فيها.

لكن أكانت هزيمة ام لا، فان براون الذي صمد امام انقلابات عدة حذر فعلا من انه عازم على البقاء على رأس حزب العمال. الا ان الطامحين الشبان في حزبه قد يقررون امرا مغايرا لاسيما ان جعل كليغ من رحيل براون شرطا للتحالف مع العمال.

من سلالة الملك غيوم الرابع

كاميرون الإصلاحي المحافظ... على عتبة الحكم

كاميرون وزوجته سامانتا (ا ف ب)

لندن - ا ف ب - بعد ان جدد صورة حزب غير محبوب ليصبح حزبا «حديثا وانسانيا»، يبدو ان ديفيد كاميرون بصدد اعادة المحافظين الى الحكم بعد 13 سنة في المعارضة، لكن مثل هذا النجاح قد يكون عائدا الى رفض العماليين اكثر منه تأييدا صريحا له.

فزعيم المحافظين البالغ من العمر 43 عاما، الذي فوجىء ببروز زعيم الديموقراطيين الاحرار نك كليغ غير المتوقع اثناء حملة الانتخابات التشريعية المرتقبة، غدا، ترنح لبعض الوقت مع اداء غير مرض لسياسي معتاد على وسائل الاعلام.

لكن رغم مواجهته ضغوطا قوية، بدا اكثر ارتياحا وحزما في المناظرة التلفزيونية الثالثة والاخيرة، اذ تمكن من تلافي الانتقادات الجارحة من رئيس الوزراء غوردن براون، الذي وصفه بالمدافع عن الميسورين.

ويبدو ان حججه لخفض النفقات العامة والحد من ثقل الدولة المهيمنة في نظره، لاقت تأييدا لدى الرأي العام.

وطوال الحملة الانتخابية نجح ايضا في الحفاظ على انضباط حزبه الذي اعتاد على الانقسام في شأن اوروبا. فالموضوع كان يمكن ان يكون مربكا بالنسبة للمحافظين الذين يثيرون ريبة الاوروبيين. لكنه تمكن من التملص منه.

الا ان تقدمه بـ 5 الى 9 نقاط في استطلاعات الرأي، بعيدا عن الـ20 نقطة التي كان يحظى بها قبل بضعة اشهر، لا يضمن له بان يصبح اول محافظ يدخل «10 داونينغ ستريت» منذ انتهاء ولاية جون ميجور في العام 1997.

فالمحافظون الحائرون بعد ان تعاقب عليهم في المعارضة اربعة رؤساء في خلال ثماني سنوات، توجهوا في 2005 الى كاميرون الذي كان في التاسعة والثلاثين من العمر انذاك ومغمورا الى حد كبير. لكنه تمكن في وقت سريع جدا من ان يجعل من المحافظين حزبا «حديثا ومتعاطفا (مع القضايا الانسانية)». وعلى غرار توني بلير في حزب العمال في التسعينات، ابعد «الحرس القديم» في الحزب واضفى عنصرا شبابيا ونسائيا على كوادره وركز على مواضيع جديدة مثل التعليم والصحة والبيئة.

وفتح ابواب حياته الخاصة امام وسائل الاعلام. وتأثر الرأي العام عندما تحدث علنا في فبراير 2009 عن وفاة احد اولاده الثلاثة ايفان الذي كان مصابا باعاقة خطيرة وبمرض الصرع معبرا عن امتنانه للنظام الصحي العام.

وكاميرون يعتبر نموذجا للمحافظين الارستقراطيين، فهو من سلالة الملك غيوم الرابع (1830-1837) ومتزوج من ابنة بارون.

ولد في التاسع من اكتوبر 1966 من اب كان من كبار كوادر حي الاعمال وام قاضية. ونشأ في قرية بيزمور الصغيرة في بركشير (جنوب). في 1974 دخل المدرسة التحضيرية التي كان يرتادها الاميران اندرو وادوارد ثم التحق في 1978 بمعهد ايتون الخاص المرموق.

في 1982 اتهم بانه دخن حشيشة الكيف، حسب سيرته غير المرخص لها. ومع اقراره بانه قام بامور «كان ينبغي الا يقوم بها، واسف لها» رفض على الدوام التعليق على تلك المعلومات، بذريعة ان من «حقه ان يكون له ماض خاص».

وعندما دخل جامعة اكسفورد في 1985 لم يكن لديه بعد اهتمام كبير في السياسة. وتخرج حاملا دبلوما في الفلسفة والسياسة والاقتصاد في 1988. وانضم على الفور الى حزب المحافظين بدفع من قصر باكنغهام.

وعمل لبعض الوقت مستشارا لرئيس الوزراء ميجور لمؤتمراته الصحافية. ثم عمل في القطاع الخاص في 1994 في دائرة الاتصالات في المجموعة الاعلامية كارلتون، المركز الذي تعلم منه مهارة الاعلام السياسي.

وبعد محاولات عديدة انتخب في 2001 نائبا عن ويتني القريبة من اكسفورد. وصوت «من دون حماسة» مع الحرب على العراق. وفي اواخر 2005 بدأ انطلاقته عندما خلف مايكل هوارد على رأس المحافظين.

كليغ وزوجته ميريام غونزاليس (ا ف ب)

كليغ... الرجل «النظيف» في السياسة البريطانية ورجل السياسة الأكثر شعبية منذ تشرشل

لندن - ا ف ب - تمكن نك كليغ، الذي كان لا يزال مغمورا حتى اسابيع قليلة، من فرض نفسه على انه الرجل السياسي الاكثر شعبية الان في بريطانيا بفضل ادائه اثناء المناظرات التلفزيونية الثلاث، ليجعل حزب الديموقراطيين الاحرار لاعبا لا يمكن الالتفاف عليه في الانتخابات التشريعية المرتقبة، غدا.

وقد نجح هذا الخطيب اللامع لوحده في اخراج الحملة الانتخابية من خمودها. ولمع نجم نك كليغ (43 عاما) في شكل لم يكن متوقعا اثناء اول مناظرة تلفزيونية في تاريخ بريطانيا، بعد ان كان عادة في الصف الثاني بسبب عدم اهتمام وسائل الاعلام ونظام انتخابي يشجع نظام الحزبين.

وتمكن زعيم الديموقراطيين الاحرار (وسط-يسار) الذي انتخب في هذا المنصب في ديسمبر 2007 والذي يتمتع بالجاذبية عبر التلفزيون، بمهارة من حجب «الحزبين القديمين» العمال والمحافظين، ليبرز على انه الافضل لتحقيق التغيير والامل.

وبعد ثلاثة ايام، اظهر استطلاع للراي لصحيفة «صنداي تايمز»، انه يحتل مرتبة رجل السياسة الاكثر شعبية منذ ونستون تشرشل في 1945، وهو اطراء تلقاه بتحفظ. وهذا الاطراء كان يمكن ان يكون عابرا لكن كليغ ما زال يجسد التطلعات.

ويتعرض كليغ المتعدد اللغات -يتحدث الانكليزية والهولندية والالمانية والفرنسية والاسبانية- لانتقادات الصحف اليمينية لدفاعه عن اوروبا، وهو لا ينكر افكاره الراسخة في بلد تتهم فيه اوروبا غالبا بانها سبب كل العلل.

ودافع عن مواقفه الاكثر اثارة للجدل مثل تجميد تحديث برنامج الصواريخ النووية «تريدانت» وتسوية اوضاع الاجانب المتواجدين في شكل غير قانوني منذ عشر سنوات على الاقل، او ايضا دعمه «الناقد» للحرب في افغانستان.

وهو مدافع شرس عن الحريات المدنية ويوصف ايضا بانه الرجل «النظيف» في السياسة البريطانية، وقد بقي حزبه في منأى اكثر من الاحزاب الاخرى عن الفضيحة المتعلقة بنفقات النواب.

واسهمت شعبيته في رفع الديموقراطيين الاحرار الى مستويات لم يسجلوها من قبل في استطلاعات الرأي ليكونوا في الموقع الثاني وراء المحافظين لكن متقدمين على العماليين.

غير ان نظام الاقتراع لا يسمح له بان يأمل افضل من المشاركة في حكومة ائتلافية، لكن ذلك يضعه في موقع يسعى الجميع لكسب وده.

ولد نيكولاس وليام بيتر كليغ في السابع من يناير 1967 في شالفونت سانت جيل في باكينغهامشير في شمال غربي لندن.

جدته لجهة والده كانت ارستقراطية هربت من روسيا بعد تنحي القيصر في العام 1917. والدته هولندية ولدت في اندونيسيا واعتقلت في معسكر ياباني لسجناء الحرب قبل ان تصل الى المملكة المتحدة وهي في الثانية عشرة من العمر.

درس علم الاناسة (انتربولوجيا) في جامعة كامبريدج وانهى دراسته في جامعة منيسوتا بالولايات المتحدة ثم في معهد اوروبا في بروج ببلجيكا. وهناك التقى زوجته مريام غونزاليز دورانتيز المحامية التجارية الاسبانية التي انجب منها ثلاثة ابناء.

وهو مولع برياضة التزلج ومعجب بالكاتب الجنوب افريقي ج.م كوتزي. وبدأ كليغ مسيرته المهنية كصحافي متدرب في مجلة «ذي نايشن» في نيويورك ثم عمل لفترة وجيزة لـ «فاينانشال تايمز» في المجر.

وفي 1994 انضم الى المفوضية الاوروبية ليصبح بعد سنتين مستشارا للمفوض الاوروبي لشؤون التجارة المحافظ ليون بريتان الذي كلفه الاشراف على المحادثات التجارية مع روسيا والصين.

وفي 1999 انتخب نائبا اوروبيا ثم ما لبث ان تخلى عن هذا المنصب في 2004 للبقاء قرب عائلته. وفي 2005 اختارته دائرة شيفيلد هالام الثرية في شمال انكلترا ليمثلها في برلمان وستمينستر.

بيع سفن حربية بريطانية لدول أجنبية بسبب تخفيض موازنة البحرية الملكية

لندن - يو بي أي - ذكرت صحيفة «دايلي ميل»، امس، أن البحرية الملكية البريطانية باعت سفناً حربية إلى دول أجنبية في اطار صفقات بلغت قيمتها 580 مليون جنيه استرليني، بسبب القطع الذي ادخلته الحكومة على موازنتها.

وكتبت امس، إن عشرات السفن الحربية والغواصات وقعت ضحية تخفيض الانفاق الدفاعي، والذي خفّض الدفاعات البحرية إلى مستويات خطيرة، بعدما كانت البحرية الملكية تمتلك 137 سفينة حربية عام 1997، بالمقارنة مع 99 اليوم. واضافت أن 29 سفينة حربية بيعت إلى القوات البحرية لدول أجنبية تسعى إلى تعزيز دفاعاتها، في خطوة اثارت انتقادات القادة العسكريين وأحزاب المعارضة.

واشارت الصحيفة إلى أن اجابات برلمانية مكتوبة كشفت أن السفن الحربية تم بيعها إلى الفيليبين وكندا واليونان وترينيداد وتوباغو وبنغلاديش ورومانيا وتشيلي وأستونيا والبرازيل منذ العام 1997، كما تم منح كاسحتي ألغام مجاناً إلى ليتوانيا أواخر العام الماضي.

وتابعت إن بيع السفينتين الحربيتين «لندن» و«كوفنتري» إلى رومانيا بمبلغ 116 مليون جنيه استرليني كان مثيراً للجدل بعد الكشف عن أن دافعي الضرائب لم يحصلوا سوى على 200 ألف جنيه، وذهب بقية المبلغ إلى شركة الأسلحة البريطانية (بي أيه إي سيستمز) لتجديد السفينتين.

واضافت الصحيفة أن كندا دفعت 227 مليون جنيه لشراء أربع غواصات من بريطانيا عام 1998، كما دفعت تشيلي 27 مليون جنيه لشراء فرقاطة عام 2003. ونسبت إلى الأدميرال رالف كور، «إن سلاحنا البحري نزل إلى الحد الأدنى وإلى مستوى حرج، ولا يمكن لحكومتنا توقع قيامه بعمليات على مستوى كثافة وعدد العمليات السابقة بينما تقوم باحداث المزيد من القطع في موازنته».

كما نقلت الصحيفة عن ليام فوكس، وزير دفاع الظل في حكومة حزب المحافظين المعارض، «إن المحافظة على فعالية سلاح البحرية يجب أن يشكل أولوية من أجل الدفاع عن المملكة المتحدة، لكن حكومة حزب العمال قطعت أسطوله حتى العظم».